منصور وشركاهم برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون

صالح، برسوم، عبد العزيز - Deloitte
محاسبون ومراجعون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك بى إن بى باريبا
شركة مساهمة مصرية
عن الستة أشهر المنتهية
فى ٣٠ يونيه ٢٠١١

منصور وشركاهم برايس وتر هاوس كوبرز
محاسبون قانونيون

صالح، برسوم، عبد العزيز - Deloitte
محاسبون ومراجعون

تقرير الفحص المحدود

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك بى إن بى باريبا "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة المرفقة لبنك بى إن بى باريبا "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى الميزانية فى ٣٠ يونيه ٢٠١١ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المختصرة المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الإستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة المرفقة ليست معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

مراقبا الحسابات

محمد المعتز
س.م.م. "١٢٧٤٧"
منصور وشركاهم برايس وترهاوس كوبرز

مجدى كامل صالح
س.م.م. "٤١٣"
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
صالح ، برسوم ، عبد العزيز .Deloitte

القاهرة في ٢١ أغسطس ٢٠١١

بنك بى إن بى باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣٠ يونيه ٢٠١١

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	٣٠ يونيه٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
الأصـــــول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١ ٠٤٩ ٧٦٦	١ ٣٧٧ ٤٠٩
أرصدة لدى البنوك	٤ ٥١٤ ٧٢١	٧ ٠٠٦ ٠٣٣
أذون خزانة	١ ٤٨٩ ٦١٣	٤٦٢ ٥٨٣
قروض و تسهيلات العملاء (بالصافى)	٦ ١٥٥ ٥٩٩	٥ ٥٨٣ ٤٤٠
مشتقات مالية	٨٢ ٤٩٥	٨٦ ١٧٣
أصول مالية بغرض المتاجرة	٧ ٠٤٩	١ ٦٦٦
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١ ٨٣١ ٩٠٧	٢ ٠٠١ ٤٩٨
إستثمارات فى شركات تابعة	٩٩ ٠٠٠	٩٩ ٠٠٠
أصول غير ملموسة	١٤ ٦١٣	١٦ ٩٢٢
أصول أخرى	١١٦ ٨٢٤	١٢٤ ١٢٩
الأصول الثابتة	٥٠٥ ٤٣٧	٤٧٤ ٩٠٠
اجمالى الأصول	١٥ ٨٦٧ ٠٢٤	١٧ ٢٣٣ ٧٥٣
الالتزامـــات وحقوق الملكية		
الالتزامـــات		
أرصدة مستحقة للبنوك	٣٠٢ ٧٨٨	٢ ٤٤٤ ٥٨٠
ودائع العملاء	١٣ ٣٦١ ٤١٩	١٢ ٤٩١ ٨٢٣
مشتقات مالية	٨٣ ٣٢٨	٨٤ ٨٤٠
التزامات أخرى	٢٧٨ ١٦٠	٢٤٨ ٤٣٢
مخصصات أخرى	٣٦ ١٨٥	٣٨ ٢٣٧
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	١٤ ٩٣٥	١١ ٧٣٣
إلتزامات ضريبية مؤجلة	١ ٠٣٩	٢ ٤٤٦
اجمالـــى الالتزامات	١٤ ٠٧٧ ٨٥٤	١٥ ٣٢٢ ٠٩١
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
احتياطيات	(٣٢ ٧٣٣)	٢٤ ٢١٨
أرباح محتجزة	١٢١ ٩٠٣	١٨٧ ٤٤٤
اجمالى حقوق الملكية	١ ٧٨٩ ١٧٠	١ ٩١١ ٦٦٢
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية	١٥ ٨٦٧ ٠٢٤	١٧ ٢٣٣ ٧٥٣

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

رئيس مجلس الإدارة

جان تومازو

عضـو مجلس الإدارة التنفيذى

جانى چيرومنّا

بنـك بى إن بى باريبا (شـركة مساهمـة مصريـة)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١١

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣٠ يونيه ٢٠١٠
عائد القروض والإيرادات المشابهة	٥١٣ ٥٤٥	٥١٠ ٤٧٩
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٢٧٦ ٥٩٨)	(٢٩٥ ٨٩٥)
صافى الدخل من العائد	٢٣٦ ٩٤٧	٢١٤ ٥٨٤
إيرادات الأتعاب والعمولات	٧٣ ٧١٨	٨١ ١٥٦
مصروفات الأتعاب والعمولات	(١٣ ٧٤٩)	(٧ ٣٣٣)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	٥٩ ٩٦٩	٧٣ ٨٢٣
إيرادات من توزيعات أرباح اسهم	١٦١	١ ٧١١
صافى دخل المتاجرة	٥٦ ٥٧٩	٣٠ ١٦٩
أرباح بيع إستثمارات مالية	٤ ١٨٥	٧ ٠٠٨
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(٤٦ ٤١٥)	(٤ ٣٢٦)
مصروفات إدارية	(١٨١ ٩٦٩)	(١٧٢ ٠٧٨)
مصروفات تشغيل أخرى	(٣١ ٥٩٧)	(٣٠ ٣٦٨)
الربح قبل ضرائب الدخل	٩٧ ٨٦٠	١٢٠ ٥٢٣
عبء ضرائب الدخل	(١٦ ٦٢٢)	(٢٦ ٢٠٠)
صافى أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل	٨١ ٢٣٨	٩٤ ٣٢٣
نصيب السهم من حصة المساهمين فى صافى أرباح	٤,٧٨	٥,٥٥

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

رئيس مجلس الإدارة

جان تومازو

عضو مجلس الإدارة التنفيذى

چانى چيرومنّا

بنك بى إن بى باريبا (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١١

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

البيان	رأس المال	الاحتياطيات	أرباح محتجزة	الإجمالى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كما سبق إصداره	١٧٠٠٠٠٠	(١٤٢٩٢)	٢١٨٠٤٥	١٩٠٣٧٥٣
اثر تغير سياسات محاسبية	-	٨١٧٧	(٤٢٧٥)	٣٩٠٢
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد التعديل	١٧٠٠٠٠٠	(٦١١٥)	٢١٣٧٧٠	١٩٠٧٦٥٥
توزيعات أرباح عام ٢٠٠٩	-	-	(١٦٤٤٥٠)	(١٦٤٤٥٠)
المحول الى الأحتياطي القانونى	-	٨٦٥٥	(٨٦٥٥)	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٢٦١٣٢	-	٢٦١٣٢
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	١١٨١	(١١٨١)	-
صافى ربح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١٠	-	-	٩٤٣٢٣	٩٤٣٢٣
الرصيد فى ٣٠ يونيه ٢٠١٠	١٧٠٠٠٠٠	٢٩٨٥٣	١٣٣٨٠٧	١٨٦٣٦٦٠
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	١٧٠٠٠٠٠	٢٤٢١٨	١٨٧٤٤٤	١٩١١٦٦٢
توزيعات أرباح عام ٢٠١٠	-	-	(١٣٩٣٩٦)	(١٣٩٣٩٦)
صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	(٦٤٣٣٤)	-	(٦٤٣٣٤)
المحول الى الأحتياطي القانونى	-	٧٣٣٩	(٧٣٣٩)	-
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
صافى ربح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١١	-	-	٨١٢٣٨	٨١٢٣٨
الرصيد فى ٣٠ يونيه ٢٠١١	١٧٠٠٠٠٠	(٣٢٧٣٣)	١٢١٩٠٣	١٧٨٩١٧٠

رئيس مجلس الإدارة

جان تومازو

عضـو مجلس الإدارة التنفيذى

جانى جيرومنا

بنـك بى إن بى باريبا (شركة مساهمـة مصريـة)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة ـ عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١١

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣٠ يونيه ٢٠١٠
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التشغيل	(٢ ١٣٩ ٧٠٤)	(٧٧٧ ٩٨٢)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار	٥٥ ١٢٩	(٢٦٥ ٨٩١)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل	(١٣٩ ٣٩٦)	(١٦٤ ٤٥٠)
صافى النقص فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة	(٢ ٢٢٣ ٩٧١)	(١ ٢٠٨ ٣٢٣)
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة	٧ ٥٨٢ ٢٢٧	٥ ٥٥٨ ٤٠٧
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر الفترة	٥ ٣٥٨ ٢٥٦	٤ ٣٥٠ ٠٨٤

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

رئيس مجلس الإدارة

جان تومازو

عضـو مجلس الإدارة التنفيذى

جانى چيرومنّا

- **التأسيس والنشاط**

يقدم بنك بى إن بى باريبا "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ستون فرعاً ويوظف به ١٤٤٢ موظفاً فى تاريخ المركز المالى.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذى حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ جان تومازو.

- **ملخص السياسات المحاسبية**

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- **أسس إعداد القوائم المالية**

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

٢- **الشركات التابعة**

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة.ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- **ترجمة العملات الأجنبية**

٣-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٣-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :-

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة

المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة ببند احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطى القيمة العادلة للاستثمارت المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أذون الخزانة

يتم الإعتراف بإذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر فى الميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الاصول ويتحدد بمعرفة الإدارة فى تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥-١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

- إذا كان ذلك التبويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية أخرى نقلا من مجموعة الأدوات المالية

بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٥-٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي يبوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٥-٣ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية – بخلاف تلك التى يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافى دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال فى القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كانت نيته إجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التى تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات للتغطية كالتالى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي فى تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة

الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الأعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أوالمضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل فى الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

٩- <u>إيرادات الأتعاب والعمولات</u>

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بايرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بايرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن ايرادات العائد.

١٠- <u>إيرادات توزيعات الأرباح</u>

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح فى تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- <u>اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء</u>

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالى باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

١٢- <u>اضمحلال الأصول المالية</u>

١٢-١ **الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة**

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير فى أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال فى قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي :

– إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

– فى حالة وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى تتم دراسته منفردا ونتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة خسائر إضمحلال لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التى تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تحدث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

١٢-٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع، وفى حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعُد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التى نشأت من الانخفاض فى القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الاصل المالى من الدفاتر. إذا ما حدث لاحقا ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣- <u>الأصول غير الملموسة</u>

برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها من ثلاث الى خمس سنوات.

١٤- <u>الأصول الثابتة</u>

تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح فى السنة التى يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وقد تم تعديل تقديرات الأعمار الإنتاجية بدءاً من أول يناير ٢٠٠٩ تغييراً مستقبلياً، وبالتالى لايوجد أثر على السنوات السابقة مما أدى إلى تغيير نسب الإهلاك المستخدمة، هذا وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المطبقة بعد التعديل:

- المبانى	٦٠ سنة
- التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
- أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات
- وسائل نقل	٥ سنوات
- أجهزة الحاسب الآلى	٥ سنوات
- تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
- ماكينات صرف آلى	٧ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المطبقة للتجهيزات والإنشاءات للفروع المملوكة ١٠ سنوات والمؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى تاريخ كل ميزانية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التى يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج تلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلى طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلى، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود ايجار تشغيلى.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلا ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا هناك احتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل يزيد عن سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب السارى – على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل سنة فأقل يعترف بالإلتزام بالقيمة المقدر سدادها ما لم يكن تأثير معدل العائد جوهريا فتحسب بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان بالاضافة إلى تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات المالية. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوما منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند ايرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات.

يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح في حقوق الملكية وكالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة / السنة كل من الضريبة الجارية عن الفترة / السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التى تعالج التغيرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

٢١- رأس المال

٢١-١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو اصدار خيارات (بالصافى بعد خصم الأثر الضريبى) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢١-٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التى يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في الفترة / السنة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات وصناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث انها ليست أصولاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدني لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصرالأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ٢٠,٢٧% فى نهاية يونيه ٢٠١١.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولي : وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطى المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلهـا) و٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال.

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
رأس المـــال		
الشريحة الأولى(رأس المال الأساسى)		
أسهم رأس المال	١,٧٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الاحتياطي العام	٢٤,١٩٦	٢٤,١٩٦
الاحتياطي القانوني	٤٢,١٤٩	٣٤,٨١٠
احتياطيات أخرى	(٩٩,٠٧٨)	(٣٤,٧٨٨)
الأرباح المحتجزه	٤٠,٦٦٥	٤٠,٦٦٥
إجمالي رأس المال الأساسي	١,٧٠٧,٩٣٢	١,٧٦٤,٨٨٣
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل مخصص المخاطر العامة	١١٢,٢٣٤	١٠٤,٣٣٩
إجمالي رأس المال المساند	١١٢,٢٣٤	١٠٤,٣٣٩
إجمالي رأس المال	١,٨٢٠,١٦٦	١,٨٦٩,٢٢٢
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:		
الأصول داخل قائمة المركز المالى	٧,٢٥٨,٩٩٩	٦,٧٦٢,٣٤٦
الالتزامات العرضية	١,٧١٩,٧٤٤	١,٥٨٤,٧٥٦
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	٨,٩٧٨,٧٤٣	٨,٣٤٧,١٠٢
معيار كفاية رأس المال (%)	%٢٠,٢٧	%٢٢,٣٩

٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بمـا في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وفيما يلى أهم البنود التى إستخدم فيها البنك تقديرات وإفتراضات محاسبية:

أ – خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الأدارة باستخدام حكمها عند تقدير عـبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلي أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف علي الانخفاض علي مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هـذه الأدلة وجود بيانات تشير إلي حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء علي الخبـرة الـسابقة لخـسائر أصـول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء علي الخبرة.

ب – اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتـد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاما أو ممتدا إلي حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم – ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل علـى وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الـصناعة أو القطـاع أو التغيـرات فـي التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الأستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمـة العادلـة لتلـك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض فى القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعى على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال فى قيمة أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالإضمحلال فورا ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفى حالة ثبوت وجود إضمحلال فى قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت فى صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم إعتبار كل إنخفاض فى القيمة العادلة يمثل إضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد خسائر إضافية بمقدار ١٠٨,٣٥٠ ألف جنيه تمثـل تحويـل إحتياطى القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج – القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثـل النمـاذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عمليا، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبـذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل علي القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافى دخل المتاجرة

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣٠ يونيه ٢٠١٠
عمليات النقد الأجنبى :		
– أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٥٥,٨٩٠	٣٠,٤٧٣
– أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية	٨٩٢	(٣٠٤)
– خسائر تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة	(٢٠٣)	-
الإجمالى	**٥٦,٥٧٩**	**٣٠,١٦٩**

- نصيب السهم فى الربح

يُحسب نصيب السهم الأساسى فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣٠ يونيه ٢٠١٠
صافى أرباح الفترة	٨١,٢٣٨	٩٤,٣٢٣
المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة	١٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠
نصيب السهم الأساسى فى الربح (بالجنيه)	**٤,٧٨**	**٥,٥٥**

- قروض وتسهيلات العملاء

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
أوراق تجارية مخصومة	٤٦,٥١٠	٢٨,٩٦٢
قروض العملاء	٦,٥٠٢,٢٣٥	٥,٨٩٨,٤٧٨
	٦,٥٤٨,٧٤٥	٥,٩٢٧,٤٤٠
يخصم : تكاليف معاملات القروض	(١١,١٤٢)	(٨,١٢٣)
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(٣٨٢,٠٠٤)	(٣٣٥,٨٧٧)
الصافى	**٦,١٥٥,٥٩٩**	**٥,٥٨٣,٤٤٠**

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة كانت كما يلى:

	الفترة المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١١		
	محـــدد	مجموعات متشابهة	الإجمالى
رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٢٥١,٠٢٧	٨٤,٨٥٠	٣٣٥,٨٧٧
عبء الاضمحلال	٤٩,٩٢٢	٣٤,٤٢٩	٨٤,٣٥١
رد الاضمحلال	(١٥,٢١٧)	(٢٢,٧١٩)	(٣٧,٩٣٦)
فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	١,٠٢٣	١,٧٩٤	٢,٨١٧
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(٣,١٠٥)	–	(٣,١٠٥)
رصيد المخصص فى آخر الفترة	٢٨٣,٦٥٠	٩٨,٣٥٤	٣٨٢,٠٠٤

	الفترة المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١٠		
	محـــدد	مجموعات متشابهة	الإجمالى
رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كما سبق إصداره	٢٥٦,٤٩٩	٧٦,٥٣٨	٣٣٣,٠٣٧
تعديلات أثر تغير سياسات محاسبية	(٥,٤٢٢)	–	(٥,٤٢٢)
رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد التعديل	٢٥١,٠٧٧	٧٦,٥٣٨	٣٢٧,٦١٥
عبء الاضمحلال	١,٩٥٠	–	١,٩٥٠
رد الاضمحلال	–	(٤,٩٧٥)	(٤,٩٧٥)
فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	٣,٩٢٢	(٨٧٠)	٣,٠٥٢
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(٢,٣٤٠)	–	(٢,٣٤٠)
رصيد المخصص فى آخر الفترة	٢٥٤,٦٠٩	٧٠,٦٩٣	٣٢٥,٣٠٢

- أدوات المشتقات المالية

وفيمـا يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

	٣٠ يونيه ٢٠١١			٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	
		الأصول	الالتزامات		الأصول	الالتزامات
(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة						
مشتقات العملات الأجنبية						
عقود عملة آجلة	٣٦٢,٦٣٦	١,١٠٢	٢,٩٨٧	٧١٥,٩٧٨	٣,١٣٧	٣,٠٧٧
عقود مبادلة عملات	–	–	–	٣١,٨٦٩	٢٨	٦٩
عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)	١٢٥,٢٤٤	٦٦٩	٦٦٩	٤٦١,٨١٧	١٧٤	١٧٤
		١,٧٧١	٣,٦٥٦		٣,٣٣٩	٣,٣٢٠
مشتقات معدلات العائد						
عقود مبادلة عائد	٥,٣٣٠,٥٤١	٨٠,٧٢٤	٧٩,٦٧٢	٥,١٠٤,١٠٣	٨٢,٨٣٤	٨١,٥٢٠
		٨٠,٧٢٤	٧٩,٦٧٢		٨٢,٨٣٤	٨١,٥٢٠
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة		٨٢,٤٩٥	٨٣,٣٢٨		٨٦,١٧٣	٨٤,٨٤٠

- أصول مالية بغرض المتاجرة

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
أ) أدوات دين:		
سندات حكوميه	٧,٠٤٩	١,٦٦٦
إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة	٧,٠٤٩	١,٦٦٦

- استثمارات مالية متاحة للبيع

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة	١,٨٢٨,١٥٣	١,٩٩٧,٧٤٣
ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة	٣,٧٥٤	٣,٧٥٥
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع	١,٨٣١,٩٠٧	٢,٠٠١,٤٩٨

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظرا لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة بإستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولايوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية الفترة المالية.

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
أرصدة متداولـــــة	٩٨,٠٥٣	١٤٦,٧٠٢
أرصدة غير متداولة	١,٧٣٠,١٠٠	١,٨٥١,٠٤١
	١,٨٢٨,١٥٣	١,٩٩٧,٧٤٣
أدوات دين ذات عائد ثابت	١,٨٢٨,١٥٣	١,٩٩٧,٧٤٣
	١,٨٢٨,١٥٣	١,٩٩٧,٧٤٣

- استثمارات في شركات تابعة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة كما يلي

آخر الفترة الحالية ٣٠ يونيه٢٠١١	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكيـــة)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة بى إن بى باريبا للتأجير التمويلى	مصر	١١٧,٢٤٢	١١,٧٣٩	٢٢,٣٩٨	٣,١٠١	٩٩

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكيـــة)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة بى إن بى باريبا للتأجير التمويلى	مصر	١١١,٥٠٥	٩,٠٩٦	٢٣,٥٦٩	٢,٣٩٩	٩٩

- أصول أخرى

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
إيرادات مستحقة	٨٣,٧٩٧	٩٨,٨٢٥
مصروفات مقدمة	١١,١٤١	١٢,٧١٧
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٣٥٤	٧٣
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)	٤٣٩	٤٣٩
تأمينات وعهد	٣,٢٨١	٣,٣١١
أخرى (بعد خصم المخصص)	١٧,٨١٢	٨,٧٦٤
الإجمالى	١١٦,٨٢٤	١٢٤,١٢٩

– ودائع العمـــلاء

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
ودائع تحت الطلب	٤,٨٧٦,٤٥١	٤,٠٧٩,٤٨٦
ودائع لأجل وبإخطار	٥,٣٠٩,٠٥٨	٤,٨٢٦,٣٠٠
شهادات ايداع وإدخار	٢,٠٢٣,١٤٨	٢,٥٣٨,١٢١
حسابات توفير	٩٩٩,٤٨٤	٩٦٣,٩٠٧
ودائع أخرى	١٥٣,٢٧٨	٨٤,٠٠٩
الاجمالى	**١٣,٣٦١,٤١٩**	**١٢,٤٩١,٨٢٣**
أرصدة بدون عائد	٢,٣٢٠,٧٥٢	١,٧٢٥,٦٤٣
أرصدة ذات عائد ثابت	١١,٠٤٠,٦٦٧	١٠,٧٦٦,١٨٠
الاجمالى	**١٣,٣٦١,٤١٩**	**١٢,٤٩١,٨٢٣**

– التزامات أخرى

	٣٠ يونيه ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
عوائد مستحقة	٣٤,٧٩٠	٣٢,٠٦١
إيرادات مقدمة	٦٥	٤٣
مصروفات مستحقة	١٢٥,٣١٨	١٢٨,٧٩٨
أرصدة دائنة متنوعة	١١٧,٩٨٧	٨٧,٥٣٠
الاجمالى	**٢٧٨,١٦٠**	**٢٤٨,٤٣٢**

– رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ يونيه ٢٠١١ (٣١ ديسمبر ٢٠١٠: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ يونيه ٢٠١١ (٣١ ديسمبر ٢٠١٠: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

– الموقف الضريبى

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

– تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٦ و جارى استكمالها حتى عام ٢٠٠٨.
– تم تقديم الاقرار الضريبى عن أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وتم السداد ولم يتم الفحص بعد.